وذلك أن أصل الزيادة في أوّل الكلمة إنما هو للفعل وتلك حروف المضارعة في أفعلُ ونَفْعلُ وتفعلُ ويفعلُ وكلّ واحد من أدِلّة المضارعة إنما هو حرف واحد فلمّا انضّم إليهِ حرف آخَر فارق بذلك طريقة في باب الدلالة على المعنى فلم يُنكَر أن يُصار بِه حينئذٍ إلى صَنْعة اللفظ وهي الإلحاق .

ويدلّك على تمكّن الزيادة إذا وقعت أوّلا في الدلالة على المعنى تركُهم صرف أحمد وأرمل وأزمَل وتَنْضُبٍ ونَرِجْسٍ معرفة لأن هذه الزوائد في أوائل الأسماء وقعت موقع ما هو أقعد منها في ذلك الموضع وهي حروف المضارعة فمضارع أحمدُ أركب وتَنْضُب تقتل ونرجس نضرِب فحمل زوائد الأسماء في هذا على أحكام زوائد الأفعال دلالة على أن الزيادة في أوائل الكَلِم إنما بابها الفعل .

فإن قلت فقد نجدها للمعنى ومعها زائد آخَر غيرها وذلك نحو ينطلق وأَنطِلق وأَحرنِجم ويخرنِطم ويقعنسِس قيل المزيد للمضارعة هو حرفها وحده فأما النون فمصوغة في حشو الكلمة في الماضي نحو احرنجم ولم تجتمع مع حرف المضارعة في وقت واحد كما التقت الهمزة والياء مع النون في ألنجج ويلندد في وقت واحد .

فإن قلت فقد تقول رجل ألدّ ثم تُلِحق النون فيما بعد فتقول ألندد فقد رأيت الهمزة والنون غير مصطحِبتَين قيل هاتان حالان متعاديتان وذلك ان ألدّ ليس من صيغة ألندد في شيء إنما ألدّ مذكر لَدّاء كما أن أصمّ تذكير صمّاء وامّا ألندد فهمزته مرتجَلة مع النون في حال واحدة ولا يمكنك أن تدّعى أن احرنجم لمّا صرت إلى مضارِعِه فككتَ يَدَه عمّا كان فيها من الزوائد ثم ارتجلت